أفريقيا

1 - الحالة فيما يتعلق بالصحراء الغربية

خلال عام 2019، عقد مجلس الأمن جلستين واتخذ قرارين بشأن الحالة فيما يتعلق بالصحراء الغربية. ولقد عُقدت الجلستان في إطار هذا البند لاتخاذ القرارين 2468 (2019) و 2494 (2019)، اللذين مدد المجلس بمقتضاهما ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية[2]. وفي عام 2019، اجتمع المجلس مرتين أيضا مع البلدان المساهمة بأفراد شرطة وبقوات عسكرية في البعثة[3]. ويرد في الجدول أدناه مزيد من المعلومات عن الجلسات، بما فيها معلومات عن المشاركين والمتكلمين والنتائج. وبالإضافة إلى تلك الجلسات، عقد المجلس مشاورات غير رسمية بكامل هيئته لمناقشة الحالة في الصحراء الغربية[4].

وفي 30 نيسان/أبريل 2019، اتخذ مجلس الأمن القرار 2468 (2019) الذي مدّد فيه ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية لفترة ستة أشهر حتى 31 تشرين الأول/أكتوبر 2019[5]. واتُّخذ القرار بأغلبية 13 صوتا وامتناع عضوين عن التصويت. وشدد المجلس في القرار على ضرورة التوصل إلى حل سياسي واقعي وعملي ودائم لمسألة الصحراء الغربية، وأعرب عن دعمه الكامل للجهود المستمرة التي يبذلها الأمين العام ومبعوثه الشخصي للحفاظ على عملية المفاوضات الجديدة، ولاحظ اعتزام المبعوث الشخصي دعوة المغرب والجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب والجزائر وموريتانيا إلى الاجتماع مرة أخرى باتباع نفس الشكل[6]. وفي هذا الصدد، أهاب المجلس بالطرفين إلى استئناف المفاوضات برعاية الأمين العام دون شروط مسبقة وبحسن نية، مع أخذ الجهود المبذولة منذ عام 2006 والتطورات اللاحقة لها في الحسبان، وذلك بهدف التوصل إلى حل سياسي عادل ودائم ومقبول للطرفين، يكفل لشعب الصحراء الغربية تقرير مصيره[7].

وبعد التصويت[8]، أكد أعضاء المجلس مجددا دعمهم لجهود المبعوث الشخصي والعملية السياسية التي بدأت في جنيف في كانون الأول/ديسمبر 2018، التي أتاحت جمع أطراف النزاع للمرة الأولى منذ عام 2012. وفيما يتعلق بتمديد الولاية، رأى بعض أعضاء المجلس[9] أن ولاية البعثة كان ينبغي أن تُجدّد لفترة 12 شهرا بدلا من 6 أشهر. وأعرب ممثل الولايات المتحدة عن خيبة أمله إزاء امتناع بعض الأعضاء عن التصويت على الرغم من الجهود الصادقة المبذولة للتأكيد على وحدة المجلس إزاء العملية السياسية الجارية. وأوضح ممثل جنوب أفريقيا أن امتناعه عن التصويت كان بسبب قلقه من أن النص المعتمد "لا يعبّر بصورة حقيقية عن الجهود التي يبذلها الطرفان" وذكر أن الولاية، بصيغتها المعتمدة، تميل إلى تفضيل أحد الطرفين على الآخر، الأمر الذي لا يُفضي إلى عملية سياسية حيادية. وذكر أن المجلس يجب أن يعيد تأكيد التزامه بحق شعب الصحراء الغربية في تقرير المصير من دون تحفظات. وأعرب ممثل جنوب أفريقيا أيضا عن أسفه لعدم صدور ولاية تجيز للبعثة رصد حالة حقوق الإنسان، رغم أن هذه الآليات اقتُرحت لبعثات أخرى، وأضاف أن عدم الاتساق يقوض مصداقية المجلس. وأعرب ممثل الاتحاد الروسي، الذي امتنع أيضا عن التصويت، عن أسفه إزاء التعديلات التي أدخلت في السنوات الأخيرة على القرارات التي تمدد ولاية البعثة. ورأى أنها تقوض النهج الحيادي والموضوعي لمجلس الأمن تجاه مسألة الصحراء الغربية. وأضاف أن الإضرار بالمعايير المعتمدة سابقا أمر غير مقبول، لأنها تحدد أطراف النزاع وتنص في النهاية على التوصل إلى حل مقبول للطرفين يضمن تقرير مصير شعب الصحراء الغربية. وذكر كذلك أن وفد بلده لم يوافق على التعديل المصطنع لتلك المعايير خلال السنوات السابقة، ولم يتمكن من دعم مثل هذا النهج فيما يتعلق بالقرار 2468 (2019).

(2) لمزيد من المعلومات عن شكل الجلسات، انظر الجزء الثاني، القسم الأول.

(3) عقدت الجلستان في 9 نيسان/أبريل و 8 تشرين الأول/أكتوبر 2019، في إطار البند المعنون "اجتماع مجلس الأمن مع البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة عملا بأحكام الجزأين ألف وباء من المرفق الثاني للقرار 1353 (2001)". انظر S/PV.8505 و S/PV.8637.

(4) انظر S/2019/910 و S/2020/29.

(5) القرار 2468 (2019)، الفقرة 1. لمزيد من المعلومات عن ولاية البعثة، انظر الجزء العاشر، القسم الأول.

(6) القرار 2468 (2019)، الفقرتان 2 و 3.

(7) المرجع نفسه، الفقرة 4.

(8) انظر S/PV.8518.

(9) الجمهورية الدومينيكية، وفرنسا، وكوت ديفوار، والكويت، وغينيا الاستوائية.

وفي 30 تشرين الأول/أكتوبر 2019، اتخذ المجلس القرار 2494 (2019)، الذي مدد بموجبه مرة أخرى ولاية البعثة، ولكن هذه المرة لمدة عام واحد، حتى 31 تشرين الأول/أكتوبر 2020[10]، تمشيا مع الممارسة المتبعة قبل عام 2018. واتُّخذ القرار بأغلبية 13 صوتا، وامتناع عضوين عن التصويت. وفي القرار، أعرب المجلس عن تقديره للمبعوث الشخصي السابق للأمين العام للصحراء الغربية، وأشاد بالجهود التي بذلها من أجل النهوض بعملية اجتماعات المائدة المستديرة التي ولّدت زخما جديدا في العملية السياسية، وكرر الإعراب عن دعمه الكامل للجهود المستمرة التي يبذلها الأمين العام ومبعوثه الشخصي الجديد للحفاظ على عملية المفاوضات الجديدة بغية التوصل إلى حل لمسألة الصحراء الغربية[11].

وبعد التصويت[12]، أشاد عدد من أعضاء المجلس[13] بالمبعوث الشخصي السابق للأمين العام، الذي استقال من منصبه، لدفعه العملية السياسية قدما، وشددوا على ضرورة تعيين الأمين العام خلفا له قريبا، من أجل الحفاظ على الزخم والاستفادة من التقدم المحرز. وأعرب معظم المتكلمين[14] عن تأييدهم للعودة إلى دورة تجديد الولاية لمدة 12 شهرا. وأوضح ممثل الاتحاد الروسي أن وفد بلده قد امتنع عن التصويت لأنه لا يوافق على التعديلات على القرارات التي تمدد ولاية البعثة. وشرح ممثل جنوب أفريقيا عدة أسباب دفعت وفد بلده إلى الامتناع عن التصويت. وقال إنه لا يتفق مع بعض العناصر الواردة في نص القرار، وأشار إلى أن وفد بلده يرى أن النص "غير متوازن" وأن اللغة المستخدمة فيه تقوّض مبدأ تقرير المصير لشعب الصحراء الغربية. وأعرب عن تفضيل وفد بلده أن يكون تجديد ولاية البعثة لمدة 6 أشهر بدلا من 12 شهرا، لأن ذلك سيتيح للمجلس الاجتماع بانتظام للنظر في التقدم المحرز بشأن تعيين المبعوث الشخصي وحالة العملية السياسية. ورحب بالإشارة إلى حقوق الإنسان في فقرات ديباجة القرار، ولكنه أكد مجددا أن هناك حاجة إلى ولاية رسمية للبعثة في مجال حقوق الإنسان من أجل تعزيز رصد الانتهاكات المحتملة لحقوق الإنسان من جميع الأطراف. كما أعرب عن قلقه البالغ إزاء أساليب عمل المجلس بشأن هذه المسألة، مشككا في تفويض المسؤولية إلى مجموعة أصدقاء الصحراء الغربية. وفيما يتعلق بأساليب عمل المجلس، أعرب ممثل الصين عن أمله في أن تكون مشاورات المجلس المستقبلية بشأن مشاريع القرارات التي تجدد ولاية البعثة أكثر ملاءمة لمقتضى الحال من أجل التوصل إلى نص أكثر توازنا وتحقيق توافق في الآراء.

(10) القرار 2494 (2019)، الفقرة 1.

(11) المرجع نفسه، الفقرة الثالثة من الديباجة والفقرة 3. لمزيد من المعلومات عن ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، انظر *مرجع الممارسات، من ملحق 1989-1992 إلى ملحق عام 2018*.

(12) انظر S/PV.8651.

(13) الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، والصين، وبيرو، وإندونيسيا، وألمانيا، وجنوب أفريقيا.

(14) المملكة المتحدة، وكوت ديفوار، والجمهورية الدومينيكية، والكويت، وإندونيسيا، وفرنسا، وألمانيا، وبولندا.

الجلسات: الحالة فيما يتعلق بالصحراء الغربية

محضر الجلسة وتاريخها	*البند الفرعي*	*وثائق أخرى*	*الدعوات عملاً بالمادة 37*	*الدعوات عملاً بالمادة 39 وغيرها*	*المتكلمون*	*القرار والتصويت (المؤيدون - المعارضون - الممتنعون)*
S/PV.8518 30 نيسان/أبريل 2019	تقرير الأمين العام عن الحالة فيما يتعلق بالصحراء الغربية (S/2019/282)	مشروع قرار مقدَّم من الولايات المتحدة (S/2019/349)			12 من أعضاء المجلس[أ]	القرار 2468 (2019) 13-0-2[ب]
S/PV.8651 30 تشرين الأول/أكتوبر 2019	تقرير الأمين العام عن الحالة فيما يتعلق بالصحراء الغربية (S/2019/787)	مشروع قرار مقدَّم من الولايات المتحدة (S/2019/847)			14 من أعضاء المجلس[ج]	القرار 2494 (2019) 13-0-2[د]

(أ) الاتحاد الروسي، وألمانيا، وإندونيسيا، والجمهورية الدومينيكية، وجنوب أفريقيا، والصين، وغينيا الاستوائية، وفرنسا، وكوت ديفوار، والكويت، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة.

(ب) *المؤيدون:* ألمانيا، وإندونيسيا، وبلجيكا، وبولندا، وبيرو، والجمهورية الدومينيكية، والصين، وغينيا الاستوائية، وفرنسا، وكوت ديفوار، والكويت، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة؛ *المعارضون:* لا أحد؛ *الممتنعون:* الاتحاد الروسي، وجنوب أفريقيا.

(ج) الاتحاد الروسي، وألمانيا، وإندونيسيا، وبولندا، وبيرو، والجمهورية الدومينيكية، وجنوب أفريقيا، والصين، وغينيا الاستوائية، وفرنسا، وكوت ديفوار، والكويت، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة.

(د) *المؤيدون:* ألمانيا، وإندونيسيا، وبلجيكا، وبولندا، وبيرو، والجمهورية الدومينيكية، والصين، وغينيا الاستوائية، وفرنسا، وكوت ديفوار، والكويت، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة؛ *المعارضون:* لا أحد؛ *الممتنعون:* الاتحاد الروسي، وجنوب أفريقيا.

2 – الحالة في الصومال

في عام 2019، عقد المجلس تسع جلسات واتخذ أربعة قرارات بشأن الوضع في الصومال، ثلاثة منها بموجب الفصل السابع من الميثاق. وكان الهدف من عقد أربع جلسات في إطار هذا البند هو اتخاذ قرارات؛ أما بقية الجلسات فعُقدت في شكل إحاطات[15]. ويرد في الجدول أدناه مزيد من المعلومات عن الجلسات، بما فيها معلومات عن المشاركين والمتكلمين والنتائج. وبالإضافة إلى تلك الجلسات، عقد المجلس مشاورات غير رسمية بكامل هيئته لمناقشة الحالة في الصومال[16].

وخلال الفترة التي يجري استعراضها، استمع المجلس إلى إحاطات منتظمة قدمها الممثل الخاص للأمين العام للصومال ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، ونائب الممثل الخاص للأمين العام للصومال، والممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي المعني بالصومال ورئيس بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وفي أوائل كانون الثاني/يناير 2019، أعلنت حكومة الصومال الاتحادية الممثل الخاص للأمين العام شخصا غير مرغوب فيه[17]. وفي 3 كانون الثاني/يناير[18]، استمع المجلس إلى إحاطته الأخيرة التي ركز فيها على الحالة السياسية والأمنية في البلد، مع الإشارة إلى الحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان. وذكر أن استمرار الاضطرابات السياسية يمكن أن تجعل البلد ينحرف عن المسار الإيجابي الذي يسير عليه، وأشار إلى أن حالة الجمود بين الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد لا تزال تعرقل إحراز تقدم ملموس في تحديد النموذج الاتحادي وفي بناء مؤسسات الدولة، وكذلك في تنفيذ هيكل الأمن الوطني. وأشار أيضا إلى أن حركة الشباب لا تزال أكبر مصدر لانعدام الأمن في الصومال، وأوضح أنها تحولت من شنّ الهجمات التقليدية إلى استخدام الأجهزة المتفجرة الارتجالية وعمليات الاغتيال المحددة الأهداف. وفي 22 أيار/مايو[19]، أشار نائب الممثل الخاص للأمين العام والموظف المسؤول عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال إلى أن بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال تعيد ضبط علاقاتها مع حكومة الصومال الاتحادية وتحرز تقدما جيدا في تنفيذ ولايتها بعد طرد الممثل الخاص السابق. وفي 21 آب/أغسطس[20]، أكد الممثل الخاص الجديد للأمين العام، خلال إحاطته الأولى أمام المجلس، أهمية التعاون الحقيقي بين جميع الأطراف استعدادا للدورة الانتخابية الوطنية في عامي 2020 و 2021. ولاحظ أيضا أن الأزمة الإنسانية في الصومال لا تزال من بين أكثر الأزمات التي طال أمدها في العالم، حيث يواجه 2،2 مليون صومالي انعدام الأمن الغذائي الحاد وثمة 2،6 مليون مشرد داخليا هاربين من النزاع والجفاف[21]. وتحدث الممثل الخاص خلال إحاطته الأخيرة في السنة[22] عن الأعمال التحضيرية لانتخابات عام 2020 والتحديات التي تواجهها، مشددا على ضرورة توصل الصوماليين إلى توافق آراء سياسي واسع النطاق. كما أقر بأن انعدام الأمن لا يزال يشكل تحديا كبيرا يعوق إحراز تقدم في الصومال، مع مواصلة حركة الشباب شن هجمات إرهابية فتاكة ضد المدنيين والأهداف العسكرية. وركز الممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، في الإحاطات الأربع التي قدمها إلى المجلس في عام 2019[23] على التقدم المحرز فيما يتعلق بالخطة الانتقالية لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، حيث

(15) لمزيد من المعلومات عن شكل الجلسات، انظر الجزء الثاني، القسم الأول.

(16) انظر S/2019/744 و S/2019/910 و S/2019/1015.

(17) عُقدت مشاورات غير رسمية بشأن هذه المسألة يومي 3 كانون الثاني/يناير و 7 شباط/فبراير (انظر S/2019/910 و S/2019/1015).

(18) انظر S/PV.8440.

(19) انظر S/PV.8533.

(20) انظر S/PV.8601.

(21) انظر أيضا تبادل الرسائل بين الأمين العام ورئيس مجلس الأمن بشأن تعيين الممثل الخاص للأمين العام للصومال ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال (S/2019/435 و S/2019/436). لمزيد من المعلومات عن المستشارين الخاصين والمبعوثين الخاصين والممثلين الخاصين، انظر الجزء التاسع، القسم السادس.

(22) انظر S/PV.8671.

(23) انظر S/PV.8440 و S/PV.8533 و S/PV.8601 و S/PV.8671.